حواس أمين
أستاذ محاضر /كلية العلوم الاقتصادية جامعة تيارت
aminehaouas@yahoo.fr

لعنة ~~الموارد~~ المؤسسات :أصل الأزمة

الملخص :

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة أهم الأدبيات التي تناولت الآليات التي تؤثر بها المؤسسات على الأداء الإقتصادي للبلدان الغنية بالموارد. في الحقيقة ، تشير أدبيات النمو و لعنة الموارد على حقيقة وجود فائزين و خاسرين في مجال النمو الإقتصادي بالنسبة للبلدان ذات وفرة الموارد.و في ظل فشل أوائل الدراسات في تفسير هذه التجارب المتباينة ، حددت الدراسات مؤخرا النوعية المؤسساتية كقناة رئيسية من خلالها تؤثر وفرة الموارد على النمو الإقتصادي. على وجه خاص، لدى البلدان ذات وفرة الموارد إمكانية للهروب من لعنة الموارد شريطة أن تمتلك مؤسسات جيدة. و بالتالي، تستنتج هذه الورقة أن تأثير وفرة الموارد على النمو "مشروط " بنوعية المؤسسات، مما يعني، أن نوعية المؤسسات –و ليس وفرة الموارد – تحدد فيما كانت الأداء الإقتصادي جيد أو سيء عبر البلدان.

كلمات مفتاحية : اللعنة ، نوعية المؤسسات ، الشرطية ، النمو الإقتصادي ، البلدان النامية.

1. مقدمة

لنفترض مثلا أنه و بشكل مفاجئ تم إكتشاف مصادر موارد طبيعية جديدة في بنغلاديش و بلجيكا ، السؤال الذي يطرح نفسه : ماهي العواقب الإقتصادية جراء هذا الإكتشاف في كلا البلدين ؟ و هل ستكون هذه الثروة الجديدة "نعمة " أم " نقمة " ؟ .

هناك دائما متفائلون و متشائمون حول الدور الحقيقي الذي من الممكن أن تلعبه وفرة الموارد الطبيعية في عملية التنمية الإقتصادية لبلد ما؛إذ في كثير من الحالات،يرى المتشائمون – الذين يمثلون الأغلبية – أن طفرة الموارد الطبيعية لبلد ما تؤدي إلى إعاقة جهود التنمية الإقتصادية و السياسية. ففي المتوسط، تعاني معظم البلدان الغنية بالموارد من معدلات نمو منخفضة – أنظر على سبيل المثال: Sachs and Warner, 1995, 1997, 1999, 2001 ; Auty, 2001 ;Gylfason et al.,1999 ; Mehlem et al., 2006- إنخفاض في مستويات التعليم و الصحة ، زيادة مستويات الفقر و اللامساواة ، مؤسسات ذات نوعية سيئة ، عدم الإستقرار السياسي ، الفساد و الحروب الأهلية مقارنة بنظيراتها من البلدان الفقيرة بالموارد. هذه مفارقة !! فالحدس السليم و بعض المفاهيم الإقتصادية البسيطة تخبرنا بأن وفرة الموارد الطبيعية التي تشكل مصدرا للثروة قادرة على مساعدة البلدان للتغلب على قيود رأس المال ، الصرف الأجنبي و خلق "دفعة قوية " لزيادة النمو الإقتصادي . لكن للأسف، وجد أن أغلب البلدان الغنية بالموارد "فقيرة " في الثروة المادية – هذه النتيجة غير البديهية هي ما شكلت أساس لغز ما أصبح يعرف بـ " لعنة الموارد Resources Curse" أو "مفارقة الوفرة Plenty Paradox" (Nankani ,1979 ; Sachs and Warner ,1995 ; Karl ,1997,Ross ,1999,2001).

نجد هذا النمط المخيب للآمال متشابه في العديد من البلدان الغنية بالموارد : من حقول النفط في أنغولا ، نيجيريا ، السودان ، و فنزويلا ؛ إلى مناجم الألماس في سيراليون ، ليبيريا ، و الكونغو ؛ بالإضافة

إلى البلدان الغنية بزراعة المخدرات مثل كولومبيا ،و أفغانستان و التي من الواضح أنها تتميز بأداء إقتصادي ضعيف. لكن مع ذلك ، هناك إهتمام قليل بالبلدان الغنية بالموارد ذات الأداء الإقتصادي العالي : فبعض البلدان الغنية بالموارد إستطاعت تجنب هذا النمط – أو اللعنة – و نمت بسرعة و أصبحت أكثر إزدهارا على الرغم من وفرة مواردها الطبيعية. فالتنمية الإقتصادية الإيجابية لإستراليا ، كندا ، الولايات المتحدة ، نيوزيلندا ، أيسلندا ، و البلدان الإسكندنافية كانت محفزة بوفرة الموارد الطبيعية. في دراسة البنك العالمي (1994) صنفت خمس من أكبر ثمانية بلدان في العالم –حسب مصادر الثروة الطبيعية – ضمن قائمة الـ 15 الأكثر دخلا في العالم.

في الوقت الحاضر ، هناك أمثلة ناجحة من البلدان الغنية بالموارد (ذات الأداء الإقتصادي السريع) ، و كمثال بارز عن الفائزين في مجال النمو نجد بوتسوانا – الغنية بالألماس – التي حققت أعلى معدل نمو في العالم منذ عام 1960. فائز آخر في مجال النمو هي النرويج – ثالث أكبر مصدر للبترول في العالم – التي بدأت في إستخراج النفط بداية السبعينات ، وحققت منذ ذلك الوقت معدلات نمو إقتصادي عالية مقارنة بالبلدان الإسكندنافية الأخرى (Larsson ,2003) . يمكن إضافة كل من الشيلي ، البرازيل ، البيرو ، ماليزيا ، و تايلاندا في قائمة البلدان النامية الغنية بالموارد و التي إستطاعت تجنب لعنة الموارد و تمتع بـ " نعمة الموارد " (Abidin ,2001). هذه الأدلة المؤيدة للتأثيرات الإيجابية لوفرة الموارد جعلت بعض المراقبين إلى حد التشكيك في قوة الأدلة الداعمة لحدوث "اللعنة" أو وجود علاقة سلبية بين وفرة الموارد و متوسط النمو – أنظر على سبيل المثال : Lederman and Maloney ,2003,2007 ;Stijns ,2002..

يمكن إظهار التباين الحاصل في أداء البلدان الغنية بالموارد بناءا على مؤشر التنمية البشرية (HDI) . فعلى سبيل المثال، هناك ما يقارب 40 بلدا في العالم تشكل فيها عائدات النفط على الأقل 30 % من عائدات التصدير، تسجل مستويات ضعيفة في تصنيف HDI مقارنة بالتصنيف القائم على الدخل. مرة

أخرى، هذا الأداء الضعيف في مجال HDI لا يشترك فيه الجميع: فنصف البلدان الغنية بالموارد لديها رتب بدلالة HDI تساوي أو أعلى من رتبتها بدلالة مستويات الدخل (Mehlem et al.,2006).

لكن كيف نفسر التأثير المتباين للموارد الطبيعية على التنمية الإقتصادية عبر البلدان ؟ و لماذا بعض البلدان بوركت و أخرى لعنت بثروة الموارد ؟ تستند أغلب الدراسات التي حاولت تجريبيا إثبات أو دحض فرضية لعنة الموارد في تحليلها على عمل Sachs and Warner (1995). و تفترض عادة وجود لعنة موارد "غير مشروط" – أي ربط وفرة الموارد مع مقاييس التنمية الإقتصادية دون الأخذ بعين الإعتبار للعديد من العوامل الإقتصادية ، الإجتماعية ، و المؤسساتية التي من الممكن أن تؤثر على هذه العلاقة. من الواضح أن هذا النهج ليس صحيحا لأنه لا يفسر لماذا هناك بلدان مثل بوتسوانا الغنية بالألماس لم تصب بلعنة بالموارد ، في حين لعنت سيراليون الغنية بالألماس. يمكننا إجراء مقارنة مماثلة على سبيل المثال بين النرويج و فنزويلا –كبلدين غنيين بالنفط-:فبفضل الإستخدام السليم لإكتشاف البترول ، حولت النرويج نفسها من أفقر بلدان أوروبا في أوائل القرن العشرين إلى أفضل بلد من حيث نوعية الحياة (UNDP,2012).في الجانب الآخر،تشتهر فنزويلا بسوء إدارتها لعوائد الموارد فضلا عن النزاعات و الفساد،و الذي ينعكس سلبا في تحقيق معدلات نمو ضعيفة (Sala-i- Martin and Subramanian ,2003).

بالنظر إلى حقيقة فشل الدراسات السابقة في تفسير التجارب المتباينة في أداء البلدان الغنية بالموارد على الرغم من تشابه نوع المورد و الوفرة ، إلا أنه تم مؤخرا تقديم تفسيرات أكثر قبولا في الأدبيات – أنظر على سبيل المثال : Mehlem et al.,2006 ; Arezki and Von der Ploeg, 2007 ; Boschini et al., 2007 ; Brunnschweiler ,2008 ;Costa and Santos,2013. ترى هذه الدراسات أن فشل الحكومات في مواصلة و متابعة السياسات الموجهة

لتحفيز النمو ، الكفاءة البيروقراطية ، و النوعية المؤسساتية تساهم في لعنة الموارد. بعبارة أخرى،حددت هذه الدراسات "النوعية المؤسساتية Institutional Quality" على أنها القناة الرئيسية التي تؤثر من خلالها وفرة الموارد على النمو الإقتصادي. على وجه التحديد ، لدى الإقتصاديات ذات وفرة الموارد الطبيعية إمكانية للهروب أو تجنب لعنة الموارد "شريطة" أن تمتلك مؤسسات جيدة. و بالتالي،فإن الإستنتاج الجلي من هذه الدراسات هو التخلي عن الحقيقة المجردة القائلة بأن وفرة الموارد الطبيعية هي دائما سيئة للنمو " (Lederman and Maloney ,2007,p.33).

الفرضية الأساسية التي تتبناها هذه الدراسة هو أن تعرض الإقتصاديات الغنية بالموارد لأعراض اللعنة " مشروط " بنوعية المؤسسات الموجودة فيها و ليس ثروة الموارد في حد ذاتها ، أي أن نوعية المؤسسات تحدد فيما إذا كان الأداء الإقتصادي في البلدان (الغني بالموارد كالجزائر) جيدا أو سيئا. ترى هذه الفرضية – التي تم تأكيدها من قبل العديد من الدراسات التجريبية – أن العواقب الإقتصادية جراء إكتشاف مصدر جديد للموارد تتباين بين بلد ذات نوعية مؤسساتية سيئة مثل بنغلاديش — من المرجح أن تعاني من اللعنة– و بلد ذات نوعية مؤسساتية جيدة ذات سيادة القانون مثل بلجيكا — التي من المرجح أن تستفيد من نعمة الموارد. إذن ، تدعم هذه الدراسة الرأي القائل بأن الإختلافات المؤسساتية هي المحدد الرئيسي لتباين تجارب الأداء التنموي بين البلدان الغنية بالموارد ، أين أن اللعنة هي لعنة " المؤسسات " و ليست لعنة " الموارد " .معالجة مسألة كيفية التفادي أو الهروب أصبح أمرا بالغ الأهمية من أجل تحقيق النمو الإقتصادي و الإزدهار للعديد من البلدان النامية.

و على هذا الأساس،تقدم هذه الورقة كالآتي:يعمل القسم الثاني على إظهار أهم المفاهيم المتعلقة بالنوعية المؤسساتية و كيفية تأثيرها على عملية التنمية الإقتصادية و السياسية للبلدان الغنية بالموارد،ليقوم القسم الثالث بإستعراض الأدبيات المحددة للعلاقة بين النوعية المؤسساتية،وفرة الموارد،و نتائج التنمية في البلدان

الغنية بالموارد و سرد القصة الواقعية المعاشة لمعظم البلدان الغنية بالموارد من منظور الإقتصاد ال.سياسي. في الأخير ، يتم إقتراح عدد من الإجراءات المؤسساتية لمعالجة أو تجنب وقوع تلك البلدان في فخ اللعنة.

2.حول المؤسسات

يرى Jones and Romer (2009) أن المؤسسات الآن أصبحت في مركز النظرية الإقتصادية السائدة ، في حين ينظر Economides and Egger (2009) للمؤسسات على أنها المحدد الرئيسي الأهم للأداء الإقتصادي. لكن مع ذلك ، لا يزال التحليل المؤسساتي في مرحلة التطوير و البناء (Brousseau and Glachant ,2008 ;Chang ,2006 ;Furubotn and Richer ,2005 ;Kirman ,2007) ، و لا يزال بعيدا عن كونه "إطارا تحليليا موحدا" (Potts ,2007,p.34) ، و ما زال يتعين على العديد من الأبحاث القيام به لتفعيل المنظور المؤسساتي بشكل كامل (Rodrik,2004 ;Pelikon ,2003). إلى جانب ذلك ، تحديد الأثر السببي للمؤسسات على التنمية الإقتصادية و قياس حجمها و فهم تكنولوجيا إنتقال النوعية المؤسساتية نحو النمو تعتبر من القضايا المعقدة في الإقتصاد في الوقت المعاصر.

نبدأ أولا بتوضيح كيف تم تعريف مفهوم "المؤسسات Institutions" في الأدبيات. وفقا لـ North (1990):" المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو بشكل رسمي، هي القيود الموضوعة إنسانيا و التي تشكل التفاعل البشري". في حين قام Acemoglu et al. (2005) بتفكيك المحرك و تعريف المؤسسات على أنها مزيج من ثلاثة مفاهيم مترابطة:

-المؤسسات الإقتصادية: و التي تشمل العوامل التي تحكم هيكل (بنية) الحوافز في المجتمع (أي حوافز المتعاملين الإقتصاديين للإستثمار ، تراكم العوامل ، إبرام المعاملات...) و توزيع الموارد. فعلى سبيل المثال

، هيكل حقوق الملكية ، حواجز الدخول الى السوق ، مجموعة أنواع عقود الأعمال المدرجة في قانون العقود ، أو مخططات إعادة توزيع الضرائب ، التي تؤثر على الأداء الإقتصادي و النمو .

-السلطة السياسية : يبدو أن المؤسسات الإقتصادية هي في حد ذاتها نتيجة للخيارات الجماعية في المجتمع . فالمجتمع مكون من فئات مختلفة ذات مصالح متضاربة. فالسلطة السياسية النسبية لهذه الجماعات تحكم قدرتها على إتخاذ قرار إدارة الموارد و تنفيذ السياسات. و يحدد توزيع السلطة السياسية تصميم و نوعية المؤسسات الإقتصادية. هذه السلطة السياسية تنتج من سلطة الواقع (أي نشوء السلطة السياسية كنتيجة للنواتج الإقتصادية) و من سلطة القانون.

-المؤسسات السياسية: و تشمل المؤسسات التي تجمع السلطة السياسية بحكم القانون عبر جماعات المصالح. فهي مرتبطة بخصائص الحكومة و تصميم الدستور. هذا يثير العديد من التساؤلات ، و التي تشمل من بين الأمور الأخرى : من ينتخب المتمكنين من السلطة ؟ كيف يتشكل توزيع السلطة ؟ أين تقع سلطة إتخاذ القرار؟

يرى North and Thomas (1973) ان المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية ، هياكل الحوافز و تكاليف المعاملات.فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية ، محدودية المخاطر القانونية و الاقتصادية ، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة و الوصول الى اسواق العمل فيها يكون مأمنا ، و بالتالي من المرجح ان تزدهر فيها الاعمال و تزيد الانتاجية و ترتفع فيها مستويات دخل الفرد . اما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية ، محدودية اللجوء الى القانون ، الفساد الشديد او المطالب البيروقراطية الخانقة ، تجعلها اقل جذبا لاستثمارات اصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين و تعطيل نشاط السوق. و تشمل هذه التأثيرات ايضا انخفاضا في مستويات راس المال البشري و المادي ، نمو العمالة ، و انخفاضا في حجم التجارة و الاستثمار الاجنبي (Maseland ,2013).

بلا شك تعتبر المؤسسات احد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي ، بل ان العديد من الاقتصاديين يعتقدون ان المؤسسات (السياسية على وجه الخصوص) هي احد الشروط الاساسية المسبقة لنجاح التنمية الاقتصادية ، مفترضين بذلك انها تمارس ادوارا اكثر اهمية حتى من الجغرافيا ، الثقافة و الانفتاح . في هذا الجانب ، يشير William Easterly (2001,p.211)، الخبير الاقتصادي في البنك العالمي إلى أن " ... قائمة العلاج التي فشلت البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) في الاستفادة منها تضم كل من المساعدات الخارجية ، الاستثمار الأجنبي ، التعليم ، تنظيم الأسرة ، مشاريع البنى التحتية العملاقة ، المساعدات المشروطة ، الاعفاء من الديون .... هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية الاقتصادية في حالة ما اذا لم تفي هذه البلدان بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية : حماية حقوق الملكية ، سيادة القانون ، البيروقراطية الفعالة ، الشفافية الحكومية ، و انعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية " (حواس و زرواط ،2015 ، ص 144).

هناك رأي بديل يرى وجود علاقة سببية (ذات اتجاهين) بين مستوى التنمية و الاختلافات المؤسساتية في البلدان.بعبارة اخرى ، انه من الممكن ان الاقتصاديات التي تحقق نموا سريعا ان تطور مؤسسات أفضل ؛ اي كلما ارتفع الدخل تتحسن نوعية المؤسسات. هذا الرأي وضع اصلا من قبل Lipset (1960) الذي يرى ان النمو الاقتصادي يؤدي الى وجود مؤسسات افضل بسبب تراكم راس المال البشري و الاجتماعي.و يشير Glaeser et al. (2004) انه " كلما اصبح المجتمع غنيا ، كلما تحسنت الفرص المؤسساتية "، اي كلما اصبح الافراد اغنياء ، كلما طالبوا بالمزيد من المؤسسات العمومية – نوعيات جيدة للبيروقراطية ،التنظيمات ، المزيد من الامن ، القانون و النظام.و في ادبيات العلوم السياسية ، يرى Barro (1996)، Persson (2004)، و Persson and Tabellini (2006) ان الديمقراطية تتبع مستويات الدخل ، اي كلما اصبحت البلدان غنية ،في المتوسط ، تصبح ايضا اكثر ديمقراطية ، و تمنح المزيد من الحريات السياسية لمواطنيها (Law et al.,2013).

إذن، التفاعل بين المفاهيم الثلاثة المكونة للمؤسسات يمكن أن تفسر ليس فقط العلاقة بين المؤسسات ، النمو و التنمية ، بل أيضا التأثير السببي العكسي للإقتصاد على المؤسسات. فعلى سبيل المثال ، يرى Acemoglu et al. (2005) أن المؤسسات السياسية و توزيع السلطة السياسية في مجتمع ما تتحدد بدلالة توزيع الموارد. هذه المؤسسات السياسية بدورها تحدد نوعية المؤسسات الإقتصادية و التي في المقابل تحدد مستوى التنمية و ديناميكية توزيع الموارد. و بالتالي ، عند تقييم أثر المؤسسات على النمو و الأداء الإقتصاديين فإن الصعوبة الأولى التي نواجهها هي فصل علاقة السببية و السببية العكسية بين هذين المتغيرين . المشكلة الثانية هي وجود العديد من المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر بشكل آني على المؤسسات و النمو معا ، مما يؤدي إلى وجود إرتباطات زائفة.المسألة الثالثة هي حقيقة ثبات النظام : المؤسسات السياسية دائمة (أو تتغير ببطء شديد) و التغيرات في المؤسسات تترجم إلى أداء إقتصادي مع وجود فارق زمني معين.

3. أبعاد اللعنة (الموارد)

قبل التطرق إلى العلاقة بين نوعية المؤسسات و لعنة الموارد ، من الضروري تشخيص المشكلة من منظور أدبيات لعنة الموارد: كيف يمكن لوفرة الموارد أن تكون لعنة تؤدي إلى نتائج تنموية مخيبة للآمال ؟ و ما هي الآليات التي تجعل هذه العلاقة غير بديهية ؟ تقدم هذه الدراسة إطارا مفاهيميا للأبعاد الثلاثة للعنة الموارد – تم إثباتها تجريبيا في البلدان الغنية للموارد – و هي: لعنة التخلف ، لعنة الإستبداد ، و لعنة الصراع المسلح.

1.3. لعنة التخلف

يتمثل البعد الأول للعنة الموارد في التأثير النسبي على معدل النمو الإقتصادي. فالبلدان الغنية و المعتمدة بشكل كبير على قطاعاتها الإستخراجية تميل عموما إلى تسجيل تباطؤ في معدلات نموها مقارنة بالبلدان

المعتمدة على قطاعات الصناعة التحويلية و الخدمات. كما أن البلدان الغنية بالموارد تتمتع بسمعة سيئة لعدم تمكنها من ترجمة مكاسب (إيرادات) ثروة الموارد الطبيعية إلى خطط إقتصادية و تنموية ملموسة.

في دراسة أجريت عام 1995 ، قام Sachs and Warner بدراسة 97 بلدا لعقدين من الزمن ، و بإستخدام تحليل الإنحدار لتحديد أثر الصادرات المعدنية و الموارد الطبيعية الأخرى على GDP.أظهرت هذه الدراسة أنه مع إرتفاع نسبة صادرات الموارد الطبيعية إلى GDP ، تتباطأ معدلات النمو على نحو غير إعتيادي بين عامي 1971 -1989. بالإضافة إلى ذلك ، ظل هذا الإرتباط السلبي قائما حتى بعد القيام بالتحكم بالمتغيرات المؤثرة في النمو ، بما في ذلك نصيب الفرد من الدخل الإبتدائي،السياسة التجارية،المنطقة،الكفاءة البيروقراطية،تقلبات التبادل التجاري و توزيع الدخل.

بتوسيع قاعدة بيانات دراسة Sachs and Warner (1995) ، يظهر الشكل 01. عينة من البلدان على مدى العقود الأربعة الماضية، حيث يتم إدراج صادرات الوقود، الخام و المعادن كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية على المحور الأفقي و النمو الإقتصادي على المحور الرأسي. يظهر الشكل ترافق معدلات نمو مرتفعة مع إنخفاض حصة الموارد الطبيعية في إجمالي الصادرات كالصين ، كوريا ، و بعض البلدان الآسيوية الأخرى ، و العكس صحيح بالنسبة للغابون ، فنزويلا ، و زامبيا. إذن العلاقة الشاملة في المتوسط هي سلبية لكنها ليست قويا جدا. مع ذلك ، تشير هذه البيانات أيضا إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين ثروة الموارد الطبيعية و النمو الإقتصادي.

الشكل 01. العلاقة بين صادرات الموارد و النمو الإقتصادي.

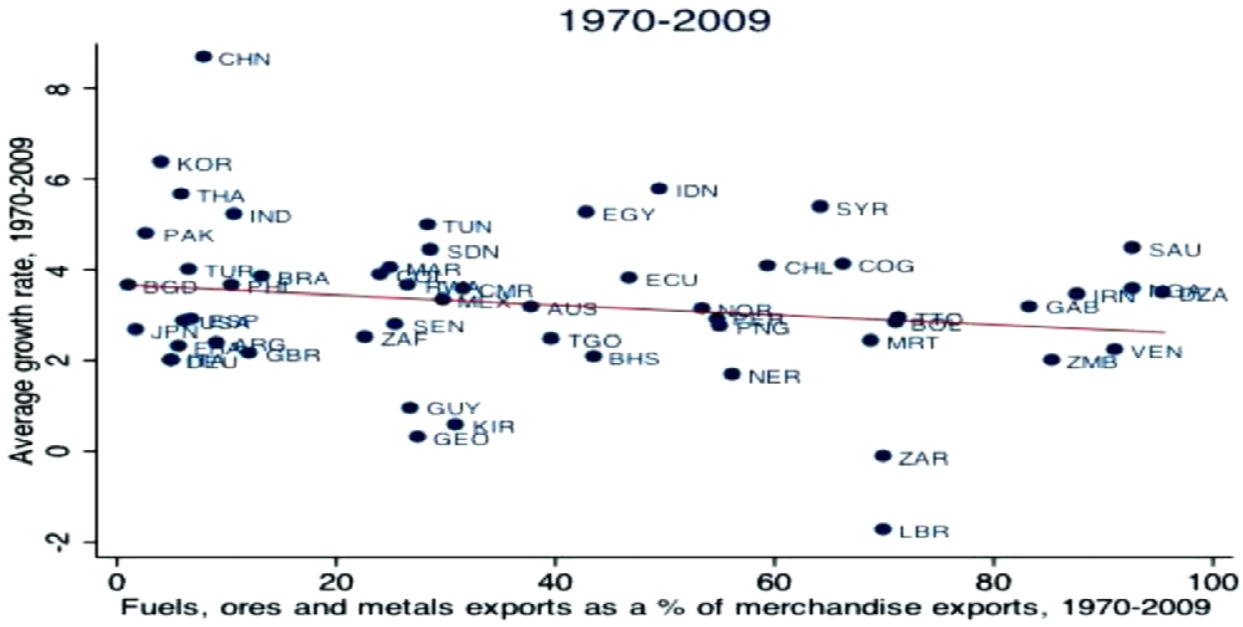

.(Source : Frankel.(2012

في دراسة أخرى، كشف Weinthal and Luong (2006) أنه خلال الفترة 1965-1998 شهدت البلدان الأعضاء في OPEC معدلات نمو سنوية ضعيفة أو حتى سلبية.بالإضافة إلى ذلك ، كشفت الدراسة أن المصدرين للمعادن و النفط كانوا أكثر عرضة للمديونية حتى مع إرتفاع أسعار السلع الأساسية في العالم ، مما أضر بالعملية التنموية نتيجة توجيه نسب كبيرة منGDP لخدمة المديونية. بالإضافة إلى معاناة المواطنون في تلك البلدان من مستويات مرتفعة من الفقر،موت الأطفال،و عدم المساواة في الدخل، بالإضافة إلى وجود أنظمة حكم إستبدادية.

شهدت البلدان النامية خلال العقود الثلاثة الماضية أداءا إقتصاديا متباينا:فقد حققت البلدان الفقيرة للموارد ككوريا الجنوبية ، تايوان ، هونغ كونغ،و سنغافورة أداءا إقتصاديا أقل ما يقال عنه أنه "معجزة"؛في حين تخلفت العديد من البلدان الغنية بالمعادن و النفط مثل العراق،نيجيريا، أنغولا،و فنزويلا إلى الوراء أو ظلت تعيش حالات ركود إقتصادي مزمن (Weinthal and Luong ,2006).فمن بين 65

بلد غني بالموارد ، أربعة فقط – بوتسوانا ، ماليزيا ، أندونيسيا ، و تايلاندا – تجاوز الإستثمار فيها عتبة 25 % من GDP خلال الفترة 1970-1998 بنمط مماثل للبلدان الصناعية الفقيرة للموارد ، و بمعدلات نمو GDP تتجاوز 4 % سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة (Gylfasson ,2001).

حاول العديد من الباحثين كشف الآليات الممكنة التي تؤدي إلى شرح لغز لعنة الموارد الطبيعية و تأثيرها على التنمية الإقتصادية لبلد ما. ركزت إحدى تلك التفسيرات على فرضية "المرض الهولندي Dutch Disease"،حيث ترى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى إنخفاض حجم الإنتاج و التصدير في قطاع الصناعة ، و ربما تؤدي إلى حالة اللاتصنيع و خفض النمو الإقتصادي. و السبب في ذلك أن تصدير المواد الأولية يولد تدفقا كبيرا في رأس المال الأجنبي و هو ما يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية و إنخفاض القدرة التنافسية المحلية.و إذا كانت الصادرات الصناعية هي محرك النمو و ليس صادرات الموارد ، فإن طفرة الموارد التي تزاحم – توجيه الأنشطة الإقتصادية إلى قطاعات غير منتجة – نمو الصناعة التحويلية ستعيق النمو (Corden and Neary ,1984 ; Corden ,1984 ; Neary and Van Wijnbergen,1986 ; Krugman ,1987 ; Sachs and Warner , 1995).

هناك سبب آخر يؤدي إلى لعنة الموارد و هو "تقلب أسعار Price Volatility" السلع الأساسية للموارد الطبيعية ، و الذي يؤدي إلى تقلب إيرادات البلد المصدر للنفط أو المعادن مما يؤدي إلى إعاقة برامج التخطيط التنموي ، زيادة العجز ، زيادة الإنفاق و بالتالي رفع مستويات المديونية (Shaxson 2005,).من جانب آخر،تؤدي هذه التقلبات إلى تفاقم مخاوف المستثمرين و صعوبة إتباع سياسات مالية حذرة (Stevens ,2003). تكون إيرادات الموارد متقلبة للغاية نظرا للتقلبات السريعة التي تعرفها أسعار الموارد، و التي تترجم إلى تقلبات دورية كبيرة في الإنفاق العام – بالنظر للتبعية المالية لريع الموارد–

طالما أن عددا من البلدان النامية قادرة على ضمان سلاسة الإنفاق عبر دورات الأسعار. يوضح الشكل 02. الإتجاه التصاعدي لأسعار السلع العالمية خلال القرن الماضي و تزايد التقلبات خلال العقد الماضي.

خط آخر يركز على فرضية سلوك "الباحث عن الريع Rent – Seeking"و التي تنص على أن جماعات المصالح (السياسيون و رجال الأعمال) في البلدان الغنية بالموارد يحاولون الحصول على العوائد عن طريق الإستيلاء على الريع الإقتصادي عبر التلاعب و إستغلال البيئة الإقتصادية بدل كسب الدخل من خلال المعاملات الإقتصادية و إنتاج الثروة التكميلية.بعبارة أخرى ، الباحثون عن الريع هم أصحاب المشاريع ذو حافز للإنخراط في الأنشطة غير المنتجة و تحصيل الأرباح الإقتصادية دون أن يساهم في أي إنتاج إقتصادي.

الشكل 02. الأسعار الدولية للنفط و المعادن ، 1960-2010 (الدولار بالأسعار الجارية و الثابتة لعام 2000).

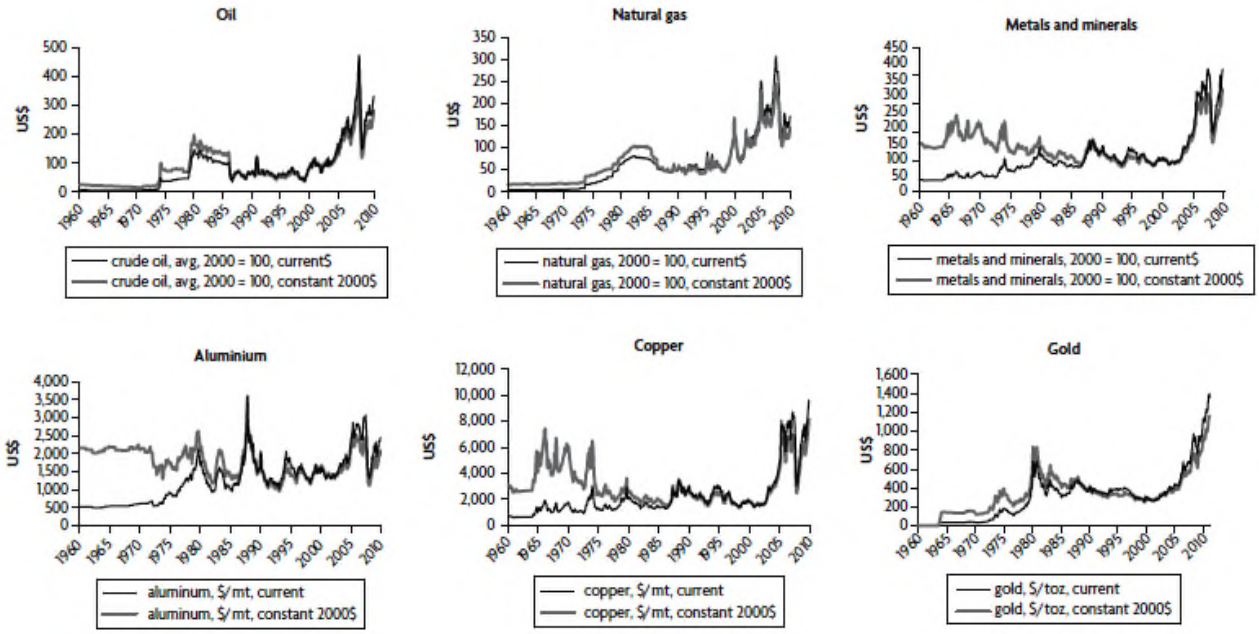

.(Source : World Bank.(2011

أحد أكثر المفاهيم إنتشارا للسلوك الباحث عن الريع هو " الدولة الريعية " . يعرف Yates (1996) مصطلح " الدولة الريعية " على أنها تلك البلدان التي يعتبر المصدر الرئيسي فيها للإيرادات خارجيا عن النظام الإقتصادي المحلي. و بالتالي ، يمكن إعتبار هيكل معظم البلدان الغنية بالموارد – خصوصا في إفريقيا – على أنها ريعية حسب الخصائص الأربعة التالية (Yates ,1996):

- حالات الريع تهيمن على الإقتصاد .
- أصل الريع خارجي عن الإقتصاد المحلي.
- تشارك القلة في خلق الريع ، في حين تشارك الأغلبية في التوزيع و الإستهلاك.
- الحكومة هي المستفيدة الرئيسية من الريع الخارجي في الإقتصاد.

أحد الإنعكاسات الخطيرة للسلوك الباحث عن الريع في البلدان الغنية بالموارد أنها تعطل أو لا تشجع السياسات المولدة للثروة بسبب أن العوائد الريعية من الموارد الطبيعية توفر أساسا لدى الحكومة لتطوير إحساس غير عقلاني للأمثلية حول مستقبل الإيرادات.كما أنها تكرس جزءا كبيرا من العائدات للحفاظ على الوضع الراهن على حساب التنمية المستدامة و الديمقراطية (Torvik,2002 ; Leite and Weidman,1999 ;Lane and Tornell ,1996,1999 ;Collier and Hoeffler,2004 ;).

2.3. لعنة الإستبداد

البعد الثاني للعنة الموارد هو تأثير وفرة الموارد الطبيعية على التنمية السياسية. أي ربط الموارد الطبيعية بتنمية سياسية غير ديمقراطية أو سلطوية (إستبدادية). فمن غير المستغرب أن العديد من البلدان الغنية بالموارد فشلت في عملية تحويل هيكلها الحكومي بهدف التحول الديمقراطي. في هذا الجانب ، لازالت العديد من المناطق غير الديمقراطية في العالم – الشرق الأوسط و شمال إفريقيا على سبيل المثال – تحت قيد

الأنظمة الإستبدادية. كما يشار إلى 4 من أصل 25 بلد مصدر للنفط أنها ديمقراطية (الإكوادور ، ترينداد و توباغو ،إندونيسيا ، و ماليزيا) ، أما الباقي : الجزائر ، سوريا ، العراق ، أنغولا ، غينيا الإستوائية ، نيجريا ، عمان ، كونغو الديقراطية ، السعودية ، و فنزويلا فتصنف على أنها دول إستبدادية أو غير ديمقراطية (مؤشر الديمقراطية ، 2010). فالعديد من البلدان الخاضعة للحكم الإستبدادي تحصل على جزء كبير من دخلها من صادرات النفط : الأمثلة تتضمن أنغولا تحت حكم Jose Edwardo Dos Sontos ، غينيا الإستوائية تحت حكم Mbasongo ، الكاميرون تحت حكم Paul Biya ، و السودان تحت حكم عمر البشير. و يسجل التاريخ أيضا أن العديد من البلدان الغنية بالنفط و المعادن الأخرى عانت فترات طويلة من الحكم الإستبدادي بما في ذلك العراق في عهد صدام حسين ، نيجيريا في عهد Ibrahim Babangida و الزائير (أو كونغو الديمقراطية) في عهد Mobutu Sese Seko.

يوضح Ross (2012) أنه مع زيادة التحول العالمي للدول نحو الديمقراطية ، إلا أن البلدان المنتجة للنفط و الغاز شهدت تغييرات طفيفة جدا على المدى الطويل ، كما أن موجة التحولات الديمقراطية التي إحتفي بها في ثمانينات و تسعينات القرن العشرين تركت معظم البلدان النفطية على حالها الأول – أي إستبدادية –.فتقريبا كل الزيادة في عدد البلدان الديمقراطية في العالم منذ عام 1979 كان مصدرها البلدان غير النفطية (الشكل 03.). هذا يعني أن البلدان الغنية بالنفط شكلت نسبة تصاعدية من بقية البلدان الإستبدادية في العالم ، ففي عام 1980 كانت نسبتها تزيد قليلا عن 25 % (27 من أصل 103 بلدا) ، بينما زادت عام 2008 عن 40 % (30 من أصل 74 بلدا). بالنسبة لمؤيدي الديمقراطية و المدافعين عليها ، إزدادت تأثيرات النفط بروزا و إنعكست سلبا على الحريات العامة في العالم (Ross,2012).

في عمل مؤثر بعنوان "هل يعيق النفط الديمقراطية ؟ " يظهر Ross (1999) ثلاث آليات يمكن للعنة الموارد من خلالها أن تعرقل التنمية السياسية:(1) التفاعل مع التأثيرات الريعية،(2)إضطهاد الدول النفطية،(3)عدم وجود التحديث يمنع التطور الديمقراطي. وفقا لـ Ross (1999) تؤدي "التأثيرات الريعية Rent Effect" إلى علاقات مالية و ضريبية تفصل بين الحكومة و المواطنين،و الذي يحدث عبر آليتين: تأثير الضرائب و تأثير الإنفاق. تشير"تأثيرات الضرائب Taxation Effect" إلى تخفيف الدولة الغنية بالموارد من فرض العبء الضريبي على مواطنيها ، حيث يتم إعفاءهم من دفع الضرائب للدولة بسبب العائدات الريعية من النفط و المعادن "الكافية" لتشغيل ميزانيات الدولة.تقليديا،دفع الضرائب هو ما يربط المجتمع المدني بالعملية الديمقراطية لكن في ظل غياب هذه القاعدة الضريبية،تصبح الحكومة أقل مسؤولية أمام المجتمع الذي تحكمه (Ross ,1999).في الدولة الريعية،إنشاء نظام ضريبي ينتج جزءا صغيرا من العائدات التي يتم الحصول عليها أساسا من ريع الموارد،سيؤدي إلى خفض صوت الديمقراطية للمواطنين كما يقول المثل المأثور "لا تمثيل دون ضرائب". إذن،غياب المؤسسات التمثيلية مثل الضرائب يجعل الحكومة أقل مسؤولية.

الشكل 03. عدد البلدان الديمقراطية و الإستبدادية المنتجة للنفط ، 1960-2008.

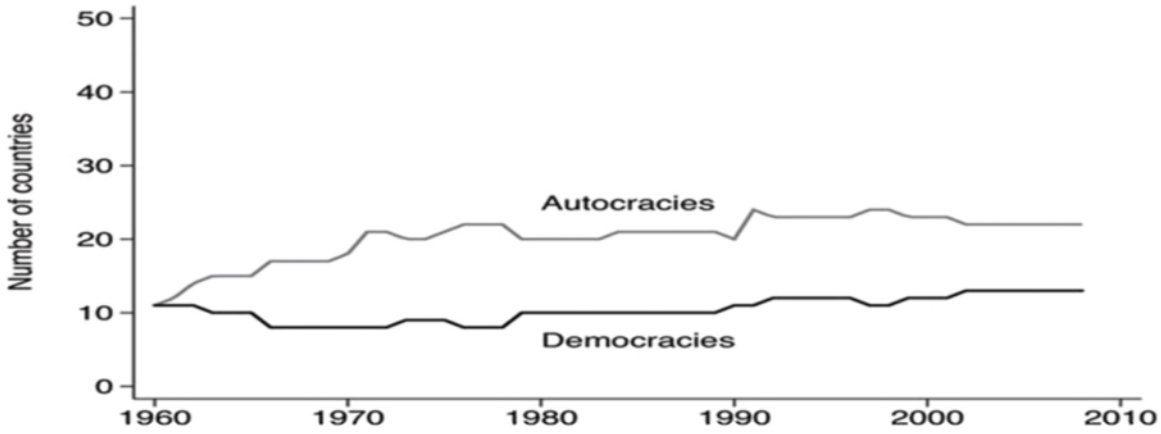

تبين هذه الخطوط أنماط الحكومات في 35 بلدا منتجا للنفط على المدى الطويل.

Source : (Ross.2012,p.132)

الطريقة الثانية التي تعمل بها تأثيرات الريع هي عبر "تأثير الإنفاق Spending Effect":حيث يحدث هذا التأثير عندما تعتمد الدولة بشكل كبير على ريع الموارد،و إنفاق الكثير من المال بهدف إنشاء وصيانة شبكات المحسوبية. وفقا لـ Berman (1997) ظلت علاقة المحسوبية بين الدولة و المجتمع السمة الأساسية المميزة للبلدان الغنية بالموارد – خصوصا إفريقيا جنوب الصحراء. و بالتالي، الذين يريدون الحفاظ على مناصبهم السياسية يدفعون للعملاء من الإيرادات الناتجة عن مبيعات الموارد من أجل مكاسب سياسية. هذا يشكل تحديا خطيرا لقوى التحول الديمقراطي.

الآلية الثانية الأوسع هي " آلية القمع Repression Mechanism ". عموما ، يرى Ross أن الدولة الريعية تستثمر في الأمن و الدولة البوليسية من أجل تثبيت مجموعة من النخب في وظائفهم السياسية على حساب منافسيهم على تلك المناصب. هذا سيقلل إلى حد كبير الصوت السياسي للمواطنين. كما هو الحال بالنسبة للبلدان التي تعتبر المظاهرات السياسية " غير قانونية ". تشجع الأموال الطائلة من الريع قادة تلك البلدان للإنفاق بشكل ملحوظ للدفاع على النظام. فعلى سبيل المثال ، قبل عام 1979 ، كانت الكثير من البلدان الغنية بالموارد تنفق أكثر من 10 % من GDP على الإنفاق العسكري –و على شراء الأسلحة ، كما أن وجود دفاع " الحرس الوطني " أو المخابرات في بلدان MENA أدى إلى قمع العديد من حركات المعارضة. بالإضافة إلى ذلك ، أظهرت منظمة Global Witness (2002) أنه في أنغولا وضعت العديد من الخطط غير القانونية لتسهيل تبادل النفط مقابل الأسلحة التي أشعلت الحرب الأهلية الدائرة في البلد.

الآلية الثالثة التي تؤثر بها وفرة الموارد على الديمقراطية هي " تأثيرات التحديث Modernization Effect".وفقا لعمل Inglehart and Welzel (2005) ، يوجد إرتباط إيجابي بين التنمية الإقتصادية ، مستوى التعليم ، و الديمقراطية. في هذا الصدد ، يرى Ross (2012) أن الديمقراطية هي أفضل حالة للمجتمع ، و من المرجح أن تنشأ و تستمر في ظل وجود بعض الشروط الإجتماعية و

الثقافية. فهو يرى أنه عندما يحدث "التحديث"، فإن تأثيراته تتخلل مختلف جوانب الحياة حاملة معها ردود أفعال إيجابية و معززة للتحولات في المؤسسات السياسية. و هو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز التخصص المهني،دفع التحضر،رفع المستويات التعليمية،العمر المتوقع و غيرها من مؤشرات التنمية البشرية ، فضلا عن زيادة معدل النمو الإقتصادي. إضافة إلى ذلك ، يؤدي التحديث إلى زيادة المشاركة السياسية و التي تمكن في نهاية المطاف من تحصين المؤسسات السياسية الديمقراطية. لكن مع ذلك، وفقا لـ Gylfason 2001))، تميل البلدان الغنية بالموارد للإنفاق بشكل أقل على التعليم مقارنة بنظرائها الفقيرة للموارد مما يحد من تأثيرات التحديث و تثبيط التحول الديمقراطي الذي يهدد مصالح النخب الحاكمة.

3.3. لعنة الصراع المسلح

بالإضافة إلى وجود آثار سلبية على النمو الإقتصادي و العملية السياسية في البلدان النامية ، يمكن للعنة الموارد أن تتجسد في إمكانية حدوث صراعات عنيفة في جميع أنحاء العالم. فغني عن القول أن جغرافية الصراع تقع في المناطق التي يوجد فيها الموارد الطبيعية الثمينة ، و تكتسب هذه المناطق كنتيجة لذلك أهمية إستراتيجية و إهتماما في التخطيط العسكري للولايات المتحدة و الأمم المتحدة على سبيل المثال (Klare ,2001).كما أن حدوث محاولات الإنقلاب عامي 2003 و 2004 في غينيا الإستوائية و الحرب الأهلية في كونغو برازافيل في التسعينات يمكن إرجاعها إلى حد كبير إلى مستويات تصدير النفط في هذه الدول. و عانت العديد من البلدان الغنية بالنفط من العديد من الصراعات مثل صراع Warri بين حراس منطقة دلتا النيجر و القوة الشعبية التطوعية للنيجر و صراعات Ijaw-Itsekiri (Human Rights Watch,2005). بالإضافة إلى ذلك ، نشأت أكثر الحروب الأهلية دمويا في الحقبة الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد إكتشاف أكثر الألماس شهرة و قيمة في العالم – نجمة الألفية ذي 203.04 قيراط (155.4 غ). و تم إستخدام الأموال الطبيعية مثل الألماس لتمويل حركات التمرد و أنشطة أمراء الحرب ، حتى أطلق عليها تسمية " ألماس الصراع" أو " ألماس

الدم"في الحرب الأهلية في الكونغو خلال الفترة 1975 – 2001.و بالمثل ، قامت الحكومة بتمويل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) من عائدات النفط ، و مجموعة التمرد الإتحاد العام للإستقلال التام لأنغولا (UNITA) تم تمويلها من عائدات الألماس.

منذ بداية التسعينات ، كان إحتمال تعرض البلدان النفطية للحروب الأهلية يزيد بنسبة 80 % عن إحتمال تعرض البلدان الأخرى لها. أما بين البلدان المنخفضة الدخل و متوسطة الدخل ، فيزيد إحتمال تعرض البلدان النفطية للحروب الأهلية بمعدل الضعف. و قد توصلت دراسات إحصائية عديدة إلى أن إنتاج النفط في بلد ما مرتبط بخطر وقوع الحرب الأهلية بها (Collier and Hoeffler, 2005 ;Fearon, 2004 ;Lujaya, 2010, Ross,2012). أبسط طريقة لإظهار هذا الأمر يتمثل في حساب المعدل السنوي للحروب الأهلية التي تعانيها البلدان النفطية و غير النفطية على حد سواء بين عامي 1960-2006 (أنظر الجدول 01.).فقد واجهت البلدان غير النفطية إحتمال خطر إندلاع صراع جديد بنسبة 2.6 % سنويا ، مقارنة بالبلدان المنتجة للنفط 3.9 % ، أي أنها كانت النسبة فيها أعلى 40 % تقريبا. لكن مع ذلك ، ليس ثمة تأثير ملحوظ لوجود النفط على الصراع في البلدان الغنية نسبيا ، إلا أنه يعزز خطر نشوب صراع في البلدان ذات الدخل المنخفض و ذات الدخل المتوسط بنسبة 80 % تقريبا (الجدول 01.).

و يبدو أن الأساس المنطقي للعلاقة بين ثروة الموارد و الصراع المسلح يستند إلى فرضيتين أساسيتين توفران دافعا لحدوث حرب أهلية كنتيجة لتوافر الموارد. هاتين الفرضيتين المتنافستين هما "نظرية الجشع Greed Theory"و"نظرية التظلم Grievance Theory".و ترى نظرية الجشع المقترحة من قبل Collier and Hoeffler (2005) أن وجود ثروة في السلع الأولية تصعد من إحتمال إندلاع حرب أهلية من خلال توفير الفرصة و الدافع لنشاط المتمردين المسلحين. و تشير آلية المتمردين الجشعين إلى أن طابع الغنيمة التي تميز الموارد الطبيعية تشجع المتمردين على حمل السلاح أو مواصلة القتال. علاوة

على ذلك ، يكون "الغرباء الجشعون" مستعدين للتدخل عسكريا سواءا بشكل مباشر أو من خلال دعم الفصائل المتضاربة داخليا بإعتبارها وسيلة لكسب أو الحفاظ على السيطرة على الموارد الإنتاجية مثل تورط رواندا و أوغندا في حرب كونغو الثانية و قوات التحالف في حرب ليبيا.

الجدول 01. الحروب الأهلية ، 1960-2006.

	Non-oil producers	*Oil producers*	*Difference*
Overall			
All states and periods	2.8	3.9	1.0**
By income			
Low income (below $5,000)	3.8	6.8	3.0***
High income (above $5,000)	1.2	1.4	0.2
By period			
1960–89	2.4	2.7	0.2
1990–2006	3.6	5.3	1.7**

* significant at 10%, in a one-tailed t-test
** significant at 5%
*** significant at 1%

Source : Ross. 2012,p.240.

في المقابل ، تقترح فرضية التظلم أن الحرمان في المناطق المنتجة و حرمان الفئات الإجتماعية ، أو النتائج الإقتصادية السلبية لثروة الموارد يخلق حالة من الشعور بالظلم و الحرمان ، و الذي يؤدي إلى إنتفاضات عنيفة و حركات إنفصالية حادة. في مثل هذه الحالات ، تشجع ثروة الموارد على نشوب الحروب الأهلية من خلال إعطاء الأفراد الذين يعيشون في المناطق الغنية بالموارد حافزا إقتصاديا لإقامة ربما دولة منفصلة. و من قبيل الصدفة ، تعيش في معظم المناطق الغنية بالموارد أقليات ذات هويات عرقية ، لغوية ، و دينية مختلفة عن غيرها من غالبية السكان يكونون أكثر حرمانا و إضطهادا.يمكن إعطاء أمثلة واقعية للأساس المنطقي وراء الحركات الإنفصالية في المناطق الغنية بالغاز الطبيعي كمنطقة Aceh في إندونيسيا ، منطقة

Cabinda الغنية بالنفط في أنغولا ، منطقة Biafia الغنية في نيجيريا ، و جنوب السودان الغني بالغاز الطبيعي.

يرى العديد من الباحثين أن (Collier and Hoeffler 2005) يركزون كثيرا على دافع الجشع كونه المحرك الأساسي للحروب الأهلية بدلا من آلية التظلم. فيما يرى (Ross 2012) أن هناك آليات أخرى لعنة الموارد تقود إلى حرب أهلية كالإنخفاض السريع للنمو الإقتصادي.كما أن وفرة الموارد تضعف مؤسسات الدولة و البيروقراطية و تعزز الفساد في غالبية البلدان الغنية بالموارد.

3. لعنة المؤسسات و ليس لعنة الموارد

على الرغم من مساس لعنة الموارد الكثير من البلدان الغنية بالموارد ، إلا أنها ليست ظاهرة عالمية . فهناك بلدان غنية بالموارد تمكنت من الهروب من تأثيرات هذه اللعنة. و بالتالي ، فإن الحقيقة التجريبية التي ترى أن الموارد الطبيعية ترتبط سلبيا مع النمو الإقتصادي ينبغي إعادة النظر فيها و أن تتلاءم مع حقيقة وجود نتائج متفاوتة بين البلدان الغنية بالموارد. في هذا الصدد ، قامت مجموعة من الباحثين بنقد فكرة " أن لعنة الموارد لا مفر منها"،مشيرين بذلك إلى النجاحات الإقتصادية للعديد من البلدان كالنرويج و مناطق مثل ألاسكا التي أصبحت غنية بفضل توافر الموارد بها ، و مقترحين تفسيرا جديدا لمصير البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. في هذا الصدد ، يرى (Boschini et al. 2007) أن ثروة الموارد لوحدها لا تؤثر فيما إذا كان البلد سيعاني أو لا يعاني من لعنة الموارد. بدلا من ذلك، فإن حالات اللعنة تتوقف على نوعية مؤسسات الدولة. و بالتالي وفقا لهذه النظرة ، و في ظل إطار مؤسساتي جيد يمكن للموارد الطبيعية غير المتجددة أن تعزز التنمية الإقتصادية و البشرية للبلد.

مؤخرا ، تشير العديد من الأبحاث حول تحليل البلدان النامية المعتمدة على الموارد إلى أن نوعية المؤسسات الحالية ربما تمثل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النواتج الإقتصادية لبلد غني بالموارد (

Mehlum et al.,2006 ; Sala –i-Martin and Subramanian ,2003 ; Vatansever and Gillies ,2009 ; Frankel ,2010). في هذا الإتجاه ، تعتبر نوعية مؤسسات بلد ما نقطة مركزية في تفسير "مفارقة الوفرة". في الحقيقة ، تميل النوعية المؤسساتية للتفاوت جنبا إلى جنب مع مستويات التنمية الإقتصادية : فبدلالة المؤشرات السياسية و المؤسساتية ، تظهر البلدان الغنية بالموارد مرة أخرى إختلافا كبيرا في الأداء الإقتصادي . فالبلدان التي حققت أداءا إقتصاديا قويا تسجل درجات عالية بدلالة المؤشرات المؤسساتية و السياسية ، و العكس بالعكس . فالفائزون بدلالة النمو مثل النرويج ، بوتسوانا ، الشيلي ، ماليزيا ، و تايلاندا تحتل مراكز متقدمة عن الخاسرين بدلالة النمو مثل الجزائر ، الإكوادور ، المكسيك ، نيجيريا ، فنزويلا ، و زامبيا.علاوة على ذلك ، تشير الحقيقة التجريبية حول العلاقة بين المؤسسات ، وفرة الموارد ، و لعنة الموارد إلى أن البلدان التي – تعتمد على الموارد– تمتلك نوعية مؤسساتية جد سيئة مما ينبغي أن يكون عليه مقارنة بمستويات الدخل. و مع إفتراض ثبات مستوى الدخل ، فإن أداء البلدان المعتمدة على الموارد بدلالة مؤشرات الحكم ضعيفة جدا (الشكل 04.) – مما يؤكد على البعد المؤسساتي للعنة الموارد.

الشكل 04. النوعية المؤسساتية مقابل مستويات الدخل للبلدان الغنية بالموارد.

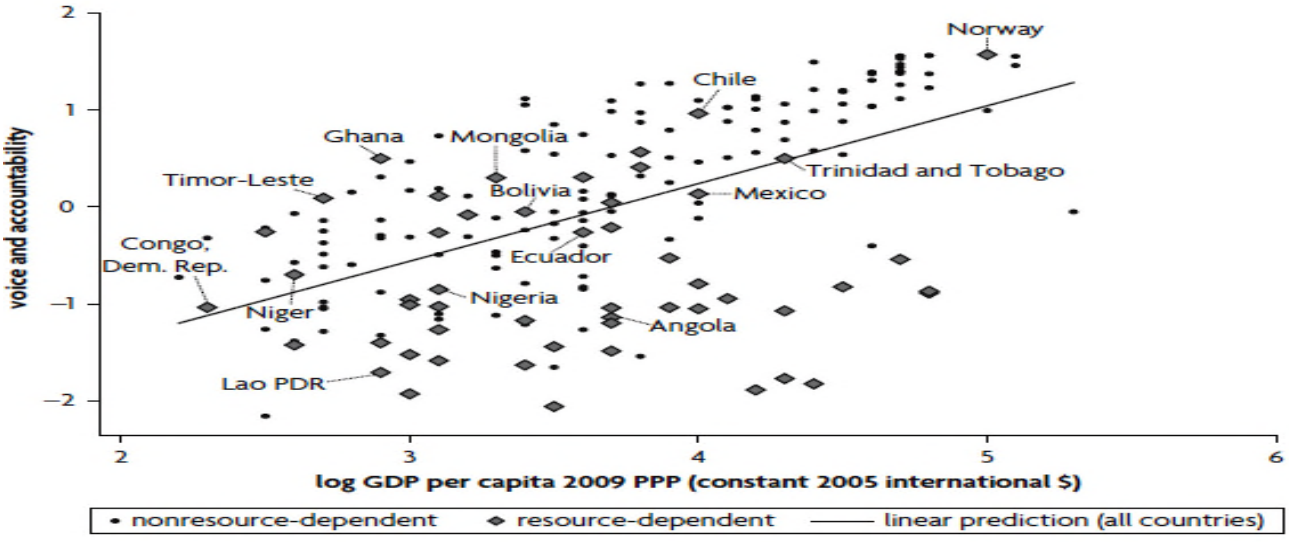

Source : Barma et al. (2012, p.44.)

ملاحظة: تقع معظم البلدان الغنية بالموارد (شكل مربع) تحت خط الذي يمثل عينة كل البلدان. و بالتالي ، يتبين أن البلدان التي تعتمد على الموارد تميل إلى إمتلاك نوعية مؤسساتية أسوأ مما كان متوقعا بدلالة دخلها.تتراوح قيمة مؤشر الصوت و المساءلة ما بين -2.5 و +2.5.

تشير طريقة أخرى للطرح إلى أن مستويات الدخل المتأتية من المصادر غير الطبيعية ترتبط إيجابيا مع النوعية المؤسساتية عبر البلدان ، مما يعني أن النمو الإضافي و الدخل المرتبط بالإعتماد على الموارد لا يقابله تحسين في نوعية المؤسسات مقارنة بالنمو و الدخل المرتبط بالمصادر غير الطبيعية ، طالما أن تلك المكاسب الإضافية للنمو لا يستفاد منها في زيادة تفعيل الديمقراطية و تحسين نظام حقوق الملكية و زيادة كفاءة البيروقراطية الإدارية ، بل على العكس تماما.

تستند حجة العلاقة بين المؤسسات و اللعنة على الرأي القائل بأن المؤسسات تلعب دورا هاما في الكيفية التي تدار بها موارد الدولة. فالمؤسسات الجيدة هي التي تعزز الحكم الرشيد و تحد من الحكم التنفيذي التعسفي ، كما أنها تعزز النشاط الإنتاجي على حساب النشاط الإستغلالي.يمكن لتلك المؤسسات أن تضمن حسن إستخدام الموارد مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي لثروة الموارد على النمو الإقتصادي،مما يعني أن تأثير وفرة الموارد على النمو الإقتصادي سيكون غير مباشر أو تفاعلي عبر المؤسسات.

ظهرت في الأدبيات ثلاث تيارات فكرية رئيسية تبحث في الكيفية التي تؤثر فيها المؤسسات على اللعنة:(1) لا تلعب المؤسسات دورا هاما أو تلعب دورا حياديا ؛ (2) تتأثر نوعية المؤسسات بوفرة الموارد ؛ (3) تفاعل الموارد مع نوعية المؤسسات ، فتصبح وفرة الموارد نعمة عندما تكون المؤسسات جيدة ، و نقمة عندما تكون المؤسسات سيئة . يمكن التفصيل في هذه الفكرة على النحو التالي :

1. المؤسسات تلعب دورا حياديا: تم تدعيم هذا الإتجاه من قبل دراسة Sachs and Warner 1995)) التي تبحث في العلاقة بين وفرة الموارد ، الدخل الوطني ، الإستثمارات و النوعية المؤسساتية خلال الفترة 1970-1989. في هذا الإطار ، ترفض الدراسة الفرضية القائلة بأن المؤسسات (أو النوعية البيروقراطية) تلعب دورا هاما في تفسير لعنة الموارد ، بل كشفت الدراسة أن تأثيرات الموارد الطبيعية لا تظهر عبر التأثيرات البيروقراطية في ظل ضعف دليل وجود إرتباط بين كثافة الموارد الطبيعية و نوعية بيروقراطية سيئة (Sachs and Warner , 1995 ,p.19).

ما أراد Sachs and Warner إختباره هو فيما إذا أدت وفرة الموارد إلى تشويه النوعية المؤسساتية،و الذي بدوره يخفض النمو. و بالنظر إلى عدم وجود دليل تجريبي قوي حول هذه الميكانزمات، وجد أن النوعية المؤسساتية لا تفسر لعنة الموارد.بدلا من ذلك ، ركزت الدراسة على تفسيرات المرض الهولندي كتفسير تجريبي ذو صلة بلعنة الموارد.

2. المؤسسات كرابط سببي وسيط : و يشمل هذا الإتجاه كما هائلا من الأبحاث التي تدعي أن السبب الرئيسي لحدوث لعنة الموارد هو إضمحلال (إضعاف) النوعية المؤسساتية في البلدان الغنية بالموارد . أو بعبارة أخرى ، أن إستخراج الموارد الطبيعية قد يدفع إلى تدهور نوعية الحكم (المؤسسات) (Barma et al.,2012).في هذا الإطار ، قد تؤثر وفرة الموارد سلبا على نوعية المؤسسات من خلال إثارة المعارك السياسية و البيروقراطية بين جماعات المصالح القوية من أجل السيطرة على ريع الموارد الطبيعية ، طالما أن مؤسسات الدولة هي المسؤولة عن جمع و توزيع إيرادات ريع الموارد. في هذا الجانب ، يمكن العثور على أمثلة ملموسة لتدمير المؤسسات نتيجة الحروب الأهلية العديدة للتحكم في الموارد الطبيعية مثل الجزائر ، السودان ، نيجيريا ، أنغولا ، و الكونغو ، على سبيل المثال لا الحصر . و حتى إذا لم تؤدي إلى حروب أهلية ، وجود دخول عالية متأتية من تلك الموارد يؤدي إلى حكم سياسي سيء و إستبدادي . فعلى سبيل المثال، يظهر Ross (2001) أن التبعية للنفط تميل إلى عرقلة الديمقراطية عبر العديد من القنوات مثل

الدخل الوطني، الموقع الجغرافي، الدين ..الخ. أكثر من ذلك ، حدوث طفرة للموارد قد يغري السياسيين لتفكيك مؤسسات الدولة – إضعاف نوعية الحكم ، البيروقراطية ، المحسوبية ، و الفساد- بهدف إنتزاع (إستغلال) أموال الريع لتحقيق مصالحهم الخاصة. فعلى سبيل المثال ، أدى إزدهار تجارة الأخشاب بالسياسيين إلى حل إدارة الدولة للغابات في العديد من البلدان خصوصا في جنوب شرق آسيا (Ross ,2001). و حدث بالمثل في إدارة النفط في فنزويلا (Karl,1997).

أيضا ، يؤدي الإعتماد على الموارد إلى الحد من الأشكال الأخرى لإيرادات الحكومة كالمتأتية من جمع الضرائب مثلا ، هذا بدوره سيؤدي إلى إضعاف القدرات الإدارية و المؤسساتية للدولة خاصة إذا ما ضعف رابط المساءلة الضريبية بين الدولة و المجتمع (Karl ,1997 ;Moore ,2004) . إذن ، تتحدد لعنة الموارد بالإطار المؤسساتي المحدد داخليا بالموارد الطبيعية وفقا لهذا التيار.

3. تفاعل الموارد مع نوعية المؤسسات : يمكن أن لا يسبب وجود وفرة للموارد الطبيعية بالضرورة إضعافا للأداء المؤسساتي لبلد غني بالموارد . بدلا من ذلك ، يؤدي وجود وفرة الموارد إلى إختبار مدى كفاءة الإجراءات المؤسساتية لبلد ما. أو بمعنى آخر ، حتى و إن لم تقم وفرة الموارد بإضعاف نوعية المؤسسات ، فإن نوعية الحكم و المؤسسات من المرجح أن تؤثر على نوعية سياسات إدارة الموارد الإقتصادية و الطبيعية المعتمدة من قبل الدولة و كذلك تطبيقها عبر سلسلة القيمة. من وجهة النظرة هذه، تؤثر النوعية المؤسساتية و القدرة الحكومية على عملية إختيار السياسات على نحو فعال،التقليل من تقدير قيمة الريع و السلوك الباحث عن الريع،التأثير على نتائج قطاع الموارد الطبيعية و النتائج الأخرى للتنمية. بالإضافة إلى ذلك،و بسبب أن الموارد الطبيعية تولد مكاسب غير متوقعة للدخل فإن الحكومات ربما تميل إلى إتباع سياسات إقتصادية و سياسات إنفاق عام ذات عواقب وخيمة على المدى البعيد (Barma et al.,2012).

مع عدم تأثر المؤسسات بوفرة الموارد و إستمرارها ، فإنها تلعب في نفس الوقت دورا هاما كآلية لتفعيل تأثيرات لعنة الموارد. و يبدو أن هذا الإتجاه هو الأكثر أهمية : أي المزيج الموجود بين وفرة الموارد و النوعية المؤسساتية (Mehlum et al.,2006). في هذا الجانب ، تتوقع دراسة Mehlum et al. 2006)) أنه في البلدان ذات المؤسسات التي تعمل بكفاءة ، تعمل ثروة الموارد على جذب رجال الأعمال نحو الإنتاج ، على عكس البلدان ذات المؤسسات السيئة أين ينحرف رجال الأعمال عن الإنتاج نحو الإعتماد على خلق الريع. و أكدت الدراسة على أن تباين أداء النمو بين المصدرين للموارد يرجع في المقام الأول إلى تباين المقاييس المؤسساتية عبر البلدان. هذه الدراسة تميز بين نوعين من المؤسسات: المؤسسات "الصديقة للمنتج Producer Friendly" أين تكمل فيها الأنشطة الباحثة عن الريع الإنتاج الإقتصادي ، و المؤسسات "الصديقة للمختطف Grabber Friendly" أين تنافس فيها الأنشطة الباحثة عن الريع الإنتاج الإقتصادي . وفقا لهذه الدراسة ، تهدف المؤسسات الصديقة للمختطف إلى الإستفادة من التخصص في بيئة غير منتجة تتميز بضعف سيادة القانون ، الخلل في البيروقراطية ، و الفساد. فهي تجذب مصادر المقاولتية خارج الإنتاج مما يعني نموا إقتصاديا سلبيا.

و بالمثل، يرى Robinson et al. (2006) أنه بناءا على نوعية المؤسسات الموجودة في البلد، يحبذ السياسيون بعض السياسات على حساب سياسات أخرى كردة فعل طبيعية نتيجة الحوافز الناجمة عن طفرة الموارد. فالمؤسسات ذات النوعية المنخفضة تجذب خيارات سياسية سيئة طالما أنها تسمح للسياسيين بالمشاركة في عملية إعادة التوزيع غير الفعال لثروة الموارد للتأثير على نتائج الإنتخابات. على عكس ذلك، و بوجود مؤسسات ذات النوعية الجيدة، إتباع تلك الإستراتيجيات و السياسات لن يكون ممكنا (غير مجدي) أو غير جذاب.

سواءا كانت النوعية المؤسساتية تؤثر أو تتأثر بوفرة الموارد الطبيعية ، تحديد إتجاه العلاقة السببية حسب إعتقادنا أقل أهمية إذا ما قورن بالإعتراف بمركزية النوعية المؤسساتية في التأثير على النتائج التنموية لبلد

معتمد على الموارد. بعبارة أخرى، تركز هذه الدراسة على فكرة أن ثروة الموارد الطبيعية و مؤسسات بلد ما يتأثران ببعضهما البعض. فيمكن لثروة الموارد أن يكون لها تأثيرات كبيرة على الأداء الإقتصادي ، المؤسساتي ، السياسي ، الإستقرار و النوعية ؛ في حين يمكن للإطار المؤسساتي لبلد ما أن يشكل إستراتيجية كيفية إدارة الموارد الطبيعية من قبل الدولة . فكما يقول Karl (1997) في كتابه المعروف " مفارقة الوفرة ":

" يجب أن يفهم أن مصير البلدان المصدرة للنفط في سياق أن تلك الإقتصاديات تشكل المؤسسات و بدورها المؤسسات تشكل تلك الإقتصاديات. فالأنماط المحددة للتنمية الإقتصادية المتكيفة في ظل إطار مؤسساتي سليم ، يؤدي بشكل تدريجي لتحول المؤسسات السياسية و الإجتماعية بالطريقة التي تشجع أو لا تشجع على تحقيق النتائج المثمرة في وقت لاحق. و بالنظر إلى أن السببية بين التنمية الإقتصادية و التغير المؤسساتي يعمل في كلا الإتجاهين ، فإن النتائج المتراكمة ستسفر عن مسارات متباينة على المدى الطويل " (Karl ,1997,p.6) .

هذا الدستور المتبادل بين ثروة الموارد الطبيعية و النوعية المؤسساتية يعني ضمنيا أن البلدان التي تعتمد على الموارد تتبع مسارات تنموية معينة ، و أن التدخلات التنموية المناسبة في أي بلد بدوره يعتمد على ذلك المسار.

تشير الأدلة في أدبيات الإقتصاد السياسي المعاصر أن الأبعاد السياسية و المؤسساتية للعنة الموارد تحدث في الحالات التالية : (1) تشكل الموارد الطبيعية "اللعبة الوحيدة في المدينة" ؛ (2) توزيع ريع الموارد يؤجج الإنشقاقات السياسية و الإقتصادية الحالية ؛ (3) تركز القوة السياسية في السلطة التنفيذية ؛ (4) إلتزام السياسة يكون أكثر صعوبة نتيجة تقلب الأسعار و عدم الإستقرار السياسي (Dunning ,2008,p.2). إذن ، الجزء الأكبر من أدبيات الإقتصاد السياسي يرى وجود توليفة شبكية بين النوعية المؤسساتية و النتائج التنموية للبلدان الغنية بالموارد. فالتبعية للموارد تشكل مؤسسات الدولة و إطار صنع

القرار بنمط يمكن التنبؤ به. في المقابل ، تلك التشكيلات السياسية و المؤسساتية لها تأثيرات متوقعة على النتائج الإقتصادية.

تؤكد هذه الأبحاث المعاصرة حول لعنة الموارد على كيفية تعامل أنظمة الإقتصاد السياسي المختلفة مع ريع الموارد ، مركزين بذلك على طبيعة و دور مؤسسات الدولة في كيفية تأثير ديناميكية إستيلاء الدولة و حوافز الأعوان الإقتصاديين على إدارة ريع الموارد (; Ross, 1999; Karl, 1997 Dunning, 2008).على وجه الخصوص،تثير هذه القضية تساؤلين أساسيين يميزان إدارة الحكومة لقطاع الموارد الطبيعية و توجيه تلك الموارد في سياسات التنمية المستدامة :

1. ما مدى فعالية الحكومة في خلق و الإستيلاء على الريع من الصناعات الإستخراجية ؟ فالمدى الذي يمكن الحكومة بفعالية من الخلق و الإستيلاء على الريع من قطاعات الموارد الطبيعية تعتمد على إطار التمكين للإنتاج النفطي أو المعادن و تصميم السياسات المالية و القدرات الإدارية لتنفيذ ذلك.

2. كيف يمكن للحكومة إنفاق ثروة الموارد و إلى أي مدى يتم إستثمار تلك الثروة بطريقة داعمة للتنمية المستدامة ؟ فبمجرد أن تجمع الحكومة عائدات الموارد تتوفر عدة خيارات متاحة و مختلفة سواءا للإدخار ، الإستثمار ، أو الإستهلاك.في المقابل ، تخضع كل تلك الآليات لدرجات متفاوتة من تسرب الريع بعيدا عن توجه التنمية.

تتأتى التأثيرات المؤسساتية في جوهرها على الأداء الإقتصادي للبلدان المعتمدة على الموارد في مجالين أساسيين : (1) إستخراج و فرض الضرائب على ثروة الموارد ، أو " توليد الريع Generating Rent"،2)) إنفاق أو إستثمار ثروة الموارد ، أو " توزيع الريع) " Distibuting Rent Dunning, 2008). مما يعني أن طبيعة تأثير المؤسسات على سياسات إدارة الموارد الطبيعية تتحدد

في كيفية جمع الإيرادات العمومية فضلا عن تحديد أولويات إستخدامها و توزيعها . و في أفضل سيناريو ، تتولى الحكومة تلك المهامات لتوجيه ثروة البلد نحو تنمية منتجة و مستدامة تعزز الرفاهية الجماعية.

لنفترض وجود بلد ذو قاعدة مؤسساتية سيئة لحظة إكتشاف مورد طبيعي جديد فيه : مما لا شك فيه أن طفرة الموارد تلك ستحول البلد إلى " دولة ريعية Rent State " يعيش على دخل متأتي من مصادر غير منتجة . و بالتالي، تتحصل تلك الدولة على مصادر الدخل من الريع الذي تتطلب جهدا تنظيميا أقل من قبل جهاز الدولة مقارنة بعملية تحصيل الضرائب من مصادر مختلفة (Moore,2004). و بالتالي ، يمكن للريع أن يثبط المدى الذي يجب على الدولة أن تشارك فيه لتحفيز الأنشطة المتولدة من قطاع غير الموارد ، و بكل بساطة يمكن أن تقلل من الحاجة المالية للضرائب المتأتية من القطاعات غير الموارد (Dunning,2008,p.45). في هذا الإطار ، تشير الأدلة التجريبية المقارنة إلى أن إيرادات الموارد تشرد الأشكال الأخرى للضرائب أو الإيرادات (Karl; 52-46.pp,2008, Dunning ,1997,pp.61-63 ; Knack ,2008,). و يرى Ross (2012) أنه يمكن تتبع لعنة الموارد التي تصيب البلد الغني بالنفط و الغاز مباشرة بدلالة طبيعة العائدات المالية من حيث الحجم ، المصدر ، الإستقرار ، و السرية . و الذي يعني أن الإيرادات الحكومية المتأتية في جزء كبير منها من النفط – و لا يتم تحصيلها من الضرائب – متقلبة للغاية، و يمكن إخفاؤها أو التلاعب بها بسهولة بعيدا عن أنظار الرأي العام.

مع هذا الريع الإستثنائي المستولى عليه من قبل الدولة ، تصبح الوظائف العمومية أو الوصول إلى تلك الوظائف سلعا أكثر قيمة في الإقتصاد السياسي لبلد معتمد على الموارد ، كما أن ريع الموارد يحفز سلوك المحسوبية أو السعي للتأثير السياسي لتحقيق المكاسب الإقتصادية (Karl ,1997,p.56). مع ذلك ، و في نفس الوقت تكون البيئة السياسية غير مستقرة للغاية : فبالنظر إلى حقيقة أن الجائزة المرتبطة بالسيطرة السياسية هي جد قيمة ، مما يعني وجود معركة مستمرة على تولي السلطة. و على الرغم من

سيادة الدولة ، لا تقع السلطة – على الأقل غير الرسمية – على عاتق المسؤولين و المؤسسات الحكومية فقط . بدلا من ذلك ، تتقاسم النخب الحاكمة – الأفراد و الجماعات داخل و خارج الحكومة – السيطرة الإحتكارية على الثروة. على وجه الخصوص ، تتمتع فئة " رجال الأعمال المزيفين الباحثين عن الريع " بعلاقة سرية مع الدولة (Dauderstadt and Schildberg ,2006,p.21). تتشابك هذه النخبة من رجال الأعمال في الدولة من أجل الإستيلاء على ريع الموارد و ترسخ العقبات لمواجهة أي إجراءات تغييرية. جنبا إلى جنب مع هذه الديناميكية الباحثة عن الريع بين النخب السياسية و الإقتصادية ، فإن إقتحام الدولة مجال الإقتصاد – كنتيجة لسيطرتها لقطاع الموارد الطبيعية – يؤدي إلى طمس التمييز بين القطاع العام و الخاص (Vatansever and Gillies ,2009,p.15).

مع الأخذ بعين الإعتبار لتعريف الإعتماد المالي على ريع الموارد الطبيعية ، نلاحظ أنه في البلدان الغنية بالموارد مع عدم وجود مصادر أخرى للإيراد سيؤدي بالضرورة إلى تركيز الحكومة على السلوك الباحث عن الريع في قطاع الموارد. و عليه، يميل إعتماد الحكومة على ريع الموارد إلى إضعاف سلطة تفاوضها مع المطورين (أو رجال الأعمال).كما أن إستخراج و جمع ريع الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان مركزي للغاية ، و بالتالي يعتبر الوصول إلى الحكم "جائزة هائلة" لأنه في ظل بيئة مؤسساتية ضعيفة يمكن للمنتصر أن يحصل على كل الغنائم. في هذا السياق ، بناء آليات لضمان إقسام الريع على نطاق واسع – على سبيل المثال ، توزيع الريع من خلال السلع العمومية بدلا من إكتناز الريع عبر السلع الخاصة – تعتبر أمورا حاسمة لكسر هذه الديناميكية. علاوة على ذلك ، توفر الصناعة الإستخراجية عددا من القنوات المختلفة لتوزيع الريع في كل خطوة من سلسلة القيمة : من خلال منح التراخيص و العقود بالنظر إلى خصوصية النظام الضريبي ، و عن طريق المخصصات المالية داخل و خارج الميزانية. تسمى هذه الأنماط التوزيعية بـ " التأثيرات الريعية Rentier Effect " (Ross ,2001). و عن طريق حد الحاجة إلى الأشكال الأخرى من توليد الإيرادات الحكومية مثل جمع الضرائب ، يمكن للموارد الطبيعية أن تؤدي إلى إضعاف بناء القدرات الإدارية و المؤسساتية للدولة. يوضح الشكل 05. وجود علاقة إيجابية قوية بين دخل الفرد و

بين مؤشري قدرة الدولة (القدرة الضريبية مقاسا بإجمالي الضرائب المحصلة ، و القدرة القانونية مقاسا بحماية حقوق الملكية). فبالنظر إلى الشكل أدناه ، و في مجموعات الدخل (النقاط بألوان مختلفة) نجد أنه كلما زادت قدرة الدولة على تحصيل الضرائب و حماية حقوق الملكية كلما زاد مستوى دخل الفرد في بلد ما (أعلى الشكل نقاط رمادية فاتحة تمثل البلدان ذات دخل فرد مرتفع في الثمانينات).

الشكل 05. قدرة الدولة مقابل الدخل.

Source : Persson. (2013, p.9).

في الأخير، إذا ما وجدت النخب السياسية أن أفضل طريقة لتحقيق مصالحها هي عن طريق جمع عائدات الضرائب و حماية المنتجين بسيادة القانون لتعظيم القاعدة الضريبية ، فإنهم سينشئون بنية تحتية بيروقراطية صلبة لتمكنيهم من القيام بذلك.إذا لم يحدث ذلك،تقوم النخبة بإستخدام السلعة السياسية ضمن النظام السياسي السائد للحد من الدخول الإقتصادية و لخلق الريع.و يتم إستخدام هذا الريع لتحقيق الإستقرار في النظام السياسي و الحد من العنف و توزيع الريع عبر شبكات المحسوبية. و مع ذلك ، فإن تقييد دخول المتعاملين في الأنشطة الإقتصادية و وجود مؤسسات سياسية تقييدية لن يكون مواتيا للنمو الإقتصادي على المدى الطويل طالما أنه يخنق المشاريع و السوق الحرة و الإبتكار.

4.كيف يمكن للبلدان التغلب على لعنة المؤسسات ؟ المؤسسات ... المؤسسات ... المؤسسات

الباحثون الذي يؤكدون على دور المؤسسات في لعنة الموارد لديهم نظرة متفائلة لإمكانية الهروب من هذه اللعنة : فهم يعتقدون أنه في ظل وجود قوانين و تعديلات هيكلية مناسبة ، يمكن للبلدان الغنية بالموارد الهروب من لعنة الموارد. فهم يتطلعون إلى إنشاء صناديق الموارد الطبيعية ، السياسات الرامية إلى تنويع الإقتصاد للتخفيف من الإعتماد على الموارد ، إعادة توزيع الدخل ، زيادة الشفافية و المساءلة و الإفصاح – كآليات يمكن للبلدان الغنية بالموارد من خلال الإستفادة من هبة الموارد.

الحل المقترح عادة من أجل التغلب على لعنة الموارد هو إنشاء " صندوق الموارد الطبيعية Natural Resources Fund ".أحد أشكال هذا الصندوق أو " صناديق الإستقرار Stabilization Funds " تهدف إلى الحد من تأثيرات تقلبات الإيرادات و تقليص حجم الإستهلاك ، طالما أنها تقلل من الإسراف في الإنفاق و يتم تحويل تلك الإيرادات إلى تلك الصناديق لتعويض العجز في الميزانية عندما تنخفض الأسعار . و تهدف " صناديق الإدخار Saving Funds " إلى حماية جزء من رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة. لكن مع ذلك،لا يعني إنشاء صندوق الموارد الطبيعية التقليل من أهمية إتباع سياسات مالية سليمة طالما أن هناك حوافز سياسية قوية تحول دون إتباع أفضل طريقة إقتصادية للإنفاق العام (Humphreys and Sandbu ,2007).و بالتالي،فإنه ليس من المستغرب وجود نتائج مختلطة حول تأثير تلك الصناديق (David et al.,2003 ;Tsani,2013).

و بالنظر إلى أن إنشاء صندوق الموارد الطبيعية قد لا يكون كافيا لمعالجة إحدى الأليات السببية الرئيسية وراء لعنة الموارد و هو غياب المساءلة بين الدولة و المواطن ، فإن إقامة نظام توزيع مباشر لعائدات الموارد الطبيعية يمكن – من الناحية النظرية – أن يعوض التأثيرات السلبية لإنهيار العقد الإجتماعي ، و سيؤدي ذلك إلى إجبار الدولة على تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب و بالتالي زيادة الطلب العام على المساءلة و الشفافية ، فضلا عن توفير حوافز قوية للحكومة لتحسين الخدمات العامة المقدمة (

Moss and Young,2009). تم تشجيع هذا النهج على نطاق واسع ، لكن مع ذلك ، يواجه هذا الإطار مشكلة الجدوى السياسية لهذه العملية طالما أنها تحد بشكل كبير على حوافز السياسيين للتخلي عن إستيلائهم على ثروة الموارد الطبيعية.

تحاول العديد من المنظمات الدولية معالجة المشاكل السياسية و المؤسساتية المرتبطة بلعنة الموارد من خلال التشجيع المباشر للشفافية و المسائلة عبر العديد من المبادرات مثل : مبادرة أنشر ما تدفعه (Publish What You Pay ,PWYP) و مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية (Extractive Industries Transparency Initiative , EITI).و مع ذلك ، هناك جدل متزايد حول فعالية هذه الآلية للتصدي للعنة الموارد. فعلى سبيل المثال،يرى Kolstad and Wiig (2009) أن EITI تشدد فقط على جانب الإيرادات و تطبق مفهوما ضيقا للشفافية.و يرى Olcer (2009) أن هذا التركيز إلى جانب إعتماد معايير دنيا للإفصاح المحدود لا يكفي لتوفير المعلومات الصحيحة و تمكين التدقيق الصحيح من قبل الرأي العام. في هذا الإطار ، كشف Kasekende et al. (2014) عن وجود أدلة ضعيفة على خفض الفساد في البلدان الأعضاء في مبادرة EITI و لا يوجد دليل على حدوث أي تغيير في مستويات الفساد وفقا لمبادرة PWYP . أيضا، يكشف Weinthal and Luong (2006) عن وجود عقبات تحول دون معرفة العوامل الخارجية المساهمة في بناء قدرات الشفافية، المساءلة، و الرقابة العامة.

من جانب آخر ، لمنع تأثيرات مزاحمة قطاع غير الموارد و حماية الإقتصاد من الصدمات الناجمة عن تقلب أسعار السلع الأساسية ، غالبا ما ينصح البلدان الغنية بالموارد بتوجيه عائدات ثروة الموارد الطبيعية نحو الإستثمار في التنويع الإقتصادي. لكن مع ذلك ، و على الرغم من قوة الحجج النظرية لهذه السياسة ، إلا أنه يوجد عدد قليل من قصص النجاح الواقعية. في هذا السياق ، يرى Weithal and Luong 2006)) أن جهود الحكومات لتخفيف تأثيرات المرض الهولندي في البلدان الغنية بالموارد عبر نقل الريع

من قطاع الموارد إلى قطاع التصدير غالبا ما ينطوي على آثار إقتصادية سلبية. و غالبا ما تؤدي محاولات تشجيع التنويع الإقتصادي إلى إستثمارات غير فعالة كسياسات إحلال الواردات و الحمائية التي قد تساهم في الركود الإقتصادي.

و يرى Weinthal and Luong (2006) أن هذه الحلول المقترحة قد تساعد في تعزيز الأداء الإقتصادي إذا وضعت المؤسسات السليمة في مكانها الصحيح . لكن مع الأسف ، يبدو أن المؤسسات التي تعزز الحكم الراشد و تحد من سلوك الباحث عن الريع و الفساد غائبة في معظم البلدان النامية. و يؤكد الباحثين أيضا على أنه " بإنتزاع ريع الموارد من السيطرة المباشرة للدولة ، يمكن للخصخصة في الوقت نفسه تعزيز الظروف التي تحفز الحكومات على بناء مؤسسات مالية و تنظيمية قوية ، و بخلق مجموعة جديدة من الفاعلين المجتمعي تطالب بالمزيد من تلك المؤسسات " . مع ذلك ، في الممارسة العملية يبدو أن تاريخ الخصخصة مليء بقصص الفشل – فعلى سبيل المثال ، يرى Stiglitz (2007) " أنه أصبح من الواضح تماما أن الخصخصة لا تلغي الفساد ، كما أن الحق الكامل للخصخصة في إستيلاء على ثروة النفط و الغاز تميزت بأسوأ إنتهاكات الحقوق مع حصول الحكومات على أسوأ الصفقات ". إلى جانب مشاكل أخرى مثل محدودية المنافسة ، عدم تماثل المعلومات ، و عدم إبرام العقود بكفاءة. خلاصة القول ، وجود الخصخصة دون بنية تحتية مؤسساتية متطورة يبوء بالفشل بسهولة كغيرها من السياسات الأخرى التي تدرج ضمن نشاط الحكومة.

قائمة المراجع

1.Abidin, M. (2001).Competitive Industrialization with Natural Resource Abundance: Malaysia. In Auty R.M. (Ed.). Resource Abundance and Economic Development, Oxford :Oxford University Press.

2.Arezki, R. and van der Ploeg, R. (2007). Can the natural resource curse be turned into a blessing? The role of trade policies and institutions. IMF Working Paper , No. 07–55. Washington, DC: International Monetary Fund.

3.Auty, R. (2001). The political economy of resource-driven growth. European Economic Review, 45(4–6) :839–846.

4.Barma,N et al.(2012).Rents to Riches ? The Political Economy of Natural Resource-Led Development. Washington, DC: The World Bank.

5.Boschini, D., Petterson, J, and Roine, J. (2007). Resource Curse or Not: A Question of Appropriability, Scandinavian Journal of Economics, 109(3) :593-617 .

6.Brunnschweiler, C. N. and Bulte, E. H. (2008). The resource curse revisited and revisited: A tale of paradoxes and red herrings. Journal of Environmental Economics and Management, 55 (3): 248–264.

7. Bulte, E., Damania, R., and Deacon, R. (2005). Resource intensity, institutions, and development. World Development, 33 (7): 1029–1044.

8. Collier, P. and Hoeffler, A. (2003). Aid, policy, and peace: Reducing the risks of civil conflict . Defense and Peace Economics , 13 (6): 435–450.

9. Collier, P. and Hoeffler, A.(2004).Greed and Grievance in Civil War. Oxford Economic Papers, 56(4) :563–95.

10 .ollier, P. (2007). The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are failing and What can be Done about it, New York, NY: Oxford University Press.

11. Dauderstädt, M., and Schildberg, A.(2006).Dead Ends of Transition: Rentier Economies and Protectorates . Frankfurt: Campus Verlag.

12. Dunning, T. (2008). Crude Democracy: Natural Resource Wealth and Political Regimes. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

13. Fearon, J.(2005).Primary commodities exports and civil war, Journal of Conflict Resolution,49:483 507.

14. Frankel, J. (2010).The Natural Resource Curse: A Survey.NBER Working Paper 15386. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

15. Gylfason, T., Herbertsson, T. T., and Zoega, G. (1999).A mixed blessing. Macroeconomic Dynamics , 3 (02): 204–225.

16. Gylfason, T. (2001).Natural resources, education, and economic development. European Economic Review , 45 (4–6): 847–859 .

17. Gylfason, T. and Zoega, G. (2002).Inequality and economic growth: do natural resources matter? CESifo Working Paper , 712 (5): 1–36.

18. Gylfason, T. and Zoega, G. (2006). Natural resources and economic growth: The role of investment. The World Economy , 29 (8): 1091–1115.

19. Humphreys, M. and Sandbu, M. (2007).The Political Economy of Natural Resource Funds. in Escaping the Resource Curse, edited by M. Humphreys, J. Sachs, and J. Stiglitz. Columbia University Press: New York.

20. Inglehart, R. and Welzel, C. (2005).Modernization Cultural Change and Democracy, New York: Cambridge University Press.

21. Karl, T. (1997). The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States. Berkeley: University of California Press.

22. Kasekende, E., Abuka, C., and Sarr, M. (2014). Extractive industries and corruption: An investigation into the effectiveness of EITI as a scrutiny mechanism. Working paper for presentation at the Centre for African Economies Conference , UK, March 2014.

23. Kolstad, I., and Wiig, A. (2009). Is transparency the key to reducing corruption in resource-rich countries? World Development , 37 (3): 521–532.

24. Knack, S. (2008).Sovereign Rents and the Quality of Tax Policy and Administration. Policy Research Working Paper 4773. World Bank, Washington, DC.

25. Krugman, P. (1987).The narrow moving band, the Dutch disease, and the competitive consequences of Mrs. Thatcher: notes on trade in the presence of dynamic scale economies. Journal of Development Economics 37: 41-55.

26. Mehlum, H., Moene, K., and Torvik, R. (2006). Institutions and the resource curse. The Economic Journal , 116 (508): 1–20.

27. Moore, M. (2001). Political underdevelopment: what causes “bad governance? Public Management Review , 3 (3): 385–418.

28. Moore, M. (2004). Revenues, State Formation, and the Quality of Governance in Developing Countries. International Political Science Review 25 (3): 297–319.

29. Olcer, D. (2009).Extracting the Maximum from the EITI. OECD Development Centre Working Paper, No. 276. OECD, Paris.

30. Persson, T. and Tabellini, G. (2006). Democracy and development: the devil in the details, American Economic Review, 96: 319–324.

31. Persson, T. (2013). Weak States, Strong States, and Development. In Sepulveda, C. et al. (eds.).Development Challenges in a Post crisis World. Washington, DC: World Bank: 89-102.

32. Robinson, J. A., Torvik, R., and Verdier, T. (2006). Political foundations of the resource curse. Journal of Development Economics , 79 (2): 447–468.

33. Ross, M. (2001). Does Oil Hinder Democracy? World Politics , 53 (3): 325–361.

34. Ross,M.(2012). The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations. Princeton, NJ: Princeton University Press.

35. Sachs, J. D. and Warner, A. M. (1995). Natural Resource Abundance and Economic Growth. NBER Working Paper , No. 5398. National Bureau of Economic Research.

36. Sachs, J. D. and Warner, A. M. (1997). Sources of Slow Growth in African Economies. Journal of African Economies , 6 (3): 335–376.

37. Sachs, J. D. and Warner, A. M. (2001). Natural Resources and Economic Development: The Curse of Natural Resources. European Economic Review, 45 (4–6): 827–838.

38. Sala-i-Martin, X. and Subramanian, A. (2003). Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria. IMF Working Paper, No. WP/03. Washington, DC: International Monetary Fund.

39. Stevens, P. (2003). Resource Impact: Curse or a Blessing? A Literature Survey . Centre for Energy, Petroleum and Mineral Law and Policy, University of Dundee: Dundee.

40. Stiglitz, J. (2007).What Is the Role of the State?," in Escaping the Resource Curse, eidted by M. Humphreys, J. Sachs, and J. Stiglitz. Columbia University Press: New York.

41. Stijns, J.(2006).Natural resource abundance and human capital accumulation. World Development, 34 (6): 1060–1083.

42. Tornell, A. and Lane, P.(1999).The voracity effect. American Economic Review, 89 (1): 22–46.

43. Torvik, R.(2002).Natural resources, rent seeking and welfare. Journal of Development Economics, 67 (2): 455–470.

44. Tsani, S.(2013).Natural resources, governance and institutional quality: The role of resource funds. Resources Policy, 38 (2): 181–195.

45. Van der Ploeg, F. and Poelhekke, S.(2009).Volatility and the resource curse. Oxford Economic Papers, 61 (4): 727–760.

46. Van Wijnbergen, S.(1984).The "Dutch disease": A disease after all. Economic Journal, 94 (373): 41–55.

47. Vatansever, A., and Gillies,A. (2009).The Political Economy of Natural Resource Management for Development: A Framework for Operational Research. Unpublished manuscript. World Bank, Washington, DC.

48. Weinthal, E. and Luong, P. (2006).Combating the Resource Curse: An Alternative Solution to Managing Mineral Wealth.Perspectives on Politics, 4 (1): 35–53.

49. Yates, D. (1996).The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon, Africa World Press, Trenton, New Jersey.